النظام الوطني في الصومال أمام التحديات

جاءت عدة احداث لتؤكد مؤخرا التوجه اليساري للحكومة الصومالية ، وتشهد البلاد حاليا عملية « صومله » عدة مؤسسات مالية وتجارية كانت تسيطر عليها حتى الان مجموعات اجنبية .

وفي نفس الوقت اعترفت الصومال بجمهورية المانيا الديمقراطية ، وبحكومة فيتنام الثورية ، وبحكومة سيهانوك الكمبودية ، وبجمهورية كوريا الديمقراطية .

ولكن ، كما يظهر من « المؤامرة الاخيرة » ، فان الرجعية هي ابعد من ان تكون مهزومة تماما ، لذلك يستعد الحكم الوطني في الصومال لاتخاذ اجراءات كفيلة بتمتين النظام وتجذير الثورة ، واولى هذه الاجراءات هي انشاء حزب « قادر على تحقيق الاشتراكية العلمية » كما اعلن رئيس الدولة الجنرال محمد سياد باره .

الاجراء الثاني ، وهو اشد صعوبة بكثير ، يهدف الى التعجيل بتوحيد كل القبائل الصومالية داخل تجمع صومالي واسع ، وليس هذا الطموح القومي بجديد ، فقد طرح نفسه بالحاح على الحكومات التي تالت في مقديشو .

ان القبائل الصومالية موزعة على مساحة واسعة تتعدى اراضي جمهورية الصومال الحالية لتشمل اجزاء من كينيا والحبشة والمستعمرة الفرنسية الصغيرة التي اصبح اسمها « شاطىء الافار والعيسى » وعاصمتها دجيبوتي .

هذا الوضع المجزأ هو ارث من الاستعمار الذي كان يقسم الاراضي بغض النظر عن ارادة اهاليها ووحدتهم القومية ، وبالفعل فان ثقافة الصوماليين ولغتهم وتنظيمهم الاجتماعي تختلف تمام الاختلاف عن حضارات سكان كينيا والحبشة.

هذه المعضلة القومية هي بقاية التعقيد : ان « مقاطعة الحدود الشمالية » في كينيا ، هي في قاعدة شبه صحراوية ، تمثل ٤٠٪ من مساحة كينيا الاجمالية . وبقطنها ٩٨٠٠٠٠ صومالي يمثلون ٩٩٪ من عدد سكان المقاطعة . وهذه القبائل التي تدين بالاسلام وتنطق باحدى اللهجات العربية ترفض الولاء لحكومة كينيا ، ويعترف الرافضون الفريون ان الوجود الحكومي في تلك المقاطعة لا يتم سوى بواسطة الكوادر الذين اعارهم الجيش البريطاني ، والتسهيلات التي تقدمها بريطانيا في مجالات الطيران والنقل البري والاتصالات اللاسلكية .

وفي الوقت الحاضر لا تمثل هذه القطعة من الصحراء مصلحة حيوية بالنسبة لكينيا ، رغم التنقيب عن النفط الجاري حاليا في بعض النقاط ، لكنها تزداد اهمية استراتيجية من جراء كون كينيا الحالية هي احدى الركيزات الاساسية في شبكة الانظمة التابعة للممكر الانغلو ـ امريكي في هذا الجزء من القارة الافريقية .

وتهدف الحركة القومية الصومالية ايضا الى ضم مقاطعتي هود واوغادين ، اللتين اقتطعتهما بريطانيا من الاراضي الصومالية ومنحتهما للحبشة عام ١٩٤٨ . ويسكن في هاتين المقاطعتين حوالي ٨٥٠٤٠٠٠ صومالي .

من الطبيعي ان يقوب نمو الحركة القومية الصومالية من كينيا والحبشة . فقد تم عقد حلف دفاعي بين النظامين وتم تبادل المعلومات العسكرية ، وهناك طريق ربط بين اديس ابابا ونيروبي يتم تأمينها حاليا .

وكانت نشاطات « الشيفتا » ، اي المجموعات المسلحة الصومالية التي تعمل في الاراضي المحتلة ، تخيف جديا حكومات كينيا والحبشة حتى شهر تموز ١٩٦٧ ، عندما تشكلت حكومة ابراهيم ايغال في الصومال . وحتى ذلك الوقت كانت الصومال تتبع سياسة عدم الانحياز بين الشرق والغرب ، لكن واشنطن لم ترض بتلك السياسة ، خاصة وان مقديشو كانت قد طلبت مساعدة عسكرية سوفياتية واسعة، وادانت مرات عديدة العدوان الاميركي في الكونغو وفيتنام ، وتجرأت على مساندة ادخال الصين الشعبية الى الامم المتحدة .

فشل المخطط الاميركي

وفتذلك كان مكنمارا سيد البنتاغون قد حذر من مخاطر هذا الوضع وقال : « في احتمال نشوب نزاع مسلح بين الشرق والغرب ، يجب ان تكون الصومال وشمال افريقيا الى جانبنا لان هذه البلدان تمثل الضمانة الاميركية في القارة الافريقية » . وقررت الولايات المتحدة وقتذاك محاولة معادلة النفوذ السوفياتي في الجيش الصومالي بزيادة مساعداتها الى وحدات البوليس ، وهي وحدات شبه مستقلة ، مجهزة تجهيزا جيدا ، نوظرها مجموعة من الضباط الكبار المدربين في الاكاديميات العسكرية الاميركية والالمانية الغربية ، وكان قائد جهاز البوليس هو الجنرال ابشير المعروف بعلاقاته بوكالة المخابرات المركزية .

وتضمنت المرحلة الثانية من المخطط الاميركي محاولة تسعير الصراع الصومالي ـ الحبشي على الحدود وفي نفس الوقت زيادة القوة النائية للجيش الحبشي المجهز باحدث الاسلحة الاميركية . وظن الخبراء الاميركيون ان هذه المنارة كانت ستضطر الجيش الصومالي الى الانتقال الى الحدود ، سامحة لقوات البوليس بقيادة الجنرال ابشير باسقاط حكومة السيد علي شرماكي غير المتحازة .

لكن هذا المخطط فشل فشلا ذريعا اذ ان حكومات كينيا والحبشة فهمت ان تحريك قواتها المسلحة الى الحدود سوف يجرهما من سنده اساسي في صراعها ضد قوى المعارضة الوطنية الاميركية . وظن الخبراء الاميركيون ان هذه المعارضة داخل كل قطر ، ومن ناحية اطاح الرئيس شرماكي ، الذي كان يدعي وقتذاك انه من انصار « صومالية الكبرى » ، بالجنرال ابشير عندما اكتشف امر تعاونه مع اجهزة المخابرات الحبشية .

بعد فشل المخطط الاول ، قررت الولايات المتحدة ، عبر سفيرها ريمون ترستون تشجيع التقارب بين شرماكي ، الذي اصبح في المعارضة بعد انتخابات ١٩٦٤ ، و « رجلهم » الجديد ابراهيم ايغال . بالفعل ، انتخب شرماكي رئيسا للجمهورية عام ١٩٦٧ بمساعدة انصار ايغال ، وبمرا مزدعاة توحيد الاراضي والقبائل الصومالية وعين ابراهيم ايغال رئيسا للوزراء واعطاه الضوء الاخضر للشروع بـ « سياسة جديدة » .

وعلى ضوء هذه السياسة الجديدة ابتعدت حكومة ايغال عن الاطار العربية المتحررة وتقربت من « الجيران المعتدلين » : كينيا والحبشة . وبرر ايغال هذا الانقلاب بقوله : سبع سنوات من الاستقلال لم تؤد بنا الى اية نتيجة » (!) وطلبت الصومال وقتذاك الانضمام الى السوق المشتركة لشرق افريقيا . وزار نائب الرئيس الاميركي همفري الصومال حيث لاقى حسب التصريحات الرسمية « استقبالا حافلا » . واخيرا سافر ايغال الى واشنطن ولندن وبون للمطالبة بمساعدة مالية مقابل دخول الصومال في معسكر « العالم الحر » فوعده الاميركيون بمليون دولار، وليس اكثر لمثل لـ « سياسته الجديدة » (!)

وفي لندن ، ابد ايغال السياسة الرودسية للحكومة العمالية . وخلال مؤتمر صحفي صرح « انه يجب على منظمة الوحدة الافريقية ان تطالب رودسيا بالانضمام اليها ، لان الرودسيين البيض هم افارقة ، ومنظمة الوحدة الافريقية تضم اعراقا عديدة » (!)

ورغم تزوير الانتخابات النيابية عام ١٩٦٩ (٣٠ قتيل و ١٠٠٠ موقوف) بمساعدة رجل البوليس القوي الجنرال جمال علي خرسال الذي عينه الرئيس شرماكي .

وبقي الجيش بقيادة الجنرال محمد سياد باره على الحياد خلال الانتخابات ، وبالفعل كان الجيش مغسوما . وقبل الانتخابات قررت مجموعة من سبعة ضباط يساريين اسقاط حلف شرماكي ـ ايغال الرجعي الحاكم . وكان على راس هذه المجموعة الجنرال محمد علي سمنطار، وهو اليوم وزير الدفاع .

ازمة جديدة

عند هذا الحد تم اغتيال رئيس الجمهورية على يد مجهول .

واظهر التحقيق فيما بعد ان الفاعل اعد عمليته دون ابعاز من احد ، من اجل اخذ الثار لبعض اعضاء عائلته الذين كانوا قد اعتقلوا وعذبوا بمناسبة الانتخابات .

واعطى هذا الحادث الفرصة للجيش لتسلم السلطة ، ومن ثم تم تشكيل مجلس قيادة للثورة برئاسة الجنرال سياد بضم ٢٤ عضوا .

اعتقل الجنرال خرسال رئيس جهاز البوليس فور استلام الجيش السلطة ، لكن اخرج بعد بضعة ايام بطلب من الضباط الكبار في الجيش ورغم معارضة الضباط الشباب ، الصانعين الفعليين للانقلاب .

لكن خرسال لم يبق وقتا طويلا خارج السجن فبعد نصفه اشهر من الانقلاب ، حاول بمساعدة بعض رؤساء القبائل خلق مشاغبات جديدة على الحدود لابعاد الجيش من داخل البلاد : اي انه حاول احياء المخطط الاميركي القديم . وادى توفيف خرسال مجددا الى تقوية موقع الجناح الاكثر راديكالية داخل مجلس قيادة الثورة دون حل الازمة الجديدة التي بدات تقسم اليوم حكام الصومال .

فما هو محتوى هذه الازمة الجديدة ؟

على اثر الانقلاب العسكري تم حل كل الاحزاب السياسية . لكن حكام الصومال الحاليين لا يجهلون انهم بحاجة الى حزب ثوري فعلي قادر على الدفاع عن مكتسبات الثورة والسيطرة على جهاز الدولة القوي ، لكنهم ، رغم اتفاقهم على ضرورة انشاء مثل هذا الحزب ، فانهم يختلفون حول طبيعة ومهام هذا الحزب العتيد .

الضباط الصغار يريدون حزبا على نمط الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر ، يدخل في صفوف كوادره عدد من ضباط الجيش .

والجنرال سياد يعارض هذه الفكرة تحت تاثير مستشاريه المدنيين الذين ناضلوا في الماضي في حزب ماركسي معارض ، اتحاد الصومال الديمقراطي .

وهناك قوة ثالثة تستعد للعب دور في المستقبل وهي بيروقراطية الدولة ، الموروثة من الفترة الاستعمارية والتي توسعت بشكل مخيف اثر التاميمات العديدة التي قام بها النظام الجديد . وهذه البيروقراطية التي تتظاهر بالحياد هي بالفعل موالية للغرب . وعليها تراهن الرجعية الصومالية من اجل الاستيلاء على السلطة مجددا.

في ايار ١٩٧١ ، تم احباط مؤامرة قام بها الجنرال محمد عيناش ، نائب رئيس المجلس والجنرال صلاح غافر وزير الاشغال العامة ، وكان الانقلابيون ينوون اغتيال رئيس الدولة ، وتوفيف معاونيه والافراج عن وزراء حكومة ايغال وبيدو ان هناك عددا من الموظفين الكبار شارك بالفعل في اعداد المؤامرة !

لم يعد مكنمارا سيد البنتاغون لكن خلفاءه لم ينسوا مشاريعه . ان استقلال اليمن الشعبية وانضمامها الى العالم التقدمي قد حرم البوليس امريكيين من قاعدة استراتيجية اساسية في شبكة الدفاع عن مصالحهم شرق السويس . وان عودة الصومال الى العالم الحر يمكن ان تملا هذا الفراغ ، وتسمح بربط القاعدة الاميركية الكبيرة في ارنبرا (اسمها) بالقواعد الانكليزية الجديدة في المحيط الهندي .

ومن ناحية اخرى ، ان اكتشاف موارد منجمية عديدة في الصومال مؤخرا قد فتح شهية الاستعماريين ، عدا عن مناجم الاورانيوم الفنية، اكتشف في بالدوا مناجم حديد قدرت بـ ١٠٠ مليون طن يمكن استخراج ٤٠٪ منها دون اية صعوبة .

كل هذه العوامل تدل الى اي حد يقع التهديد على النظام الثوري في الصومال . كل الاطراف تنتظر الفرصة السانحة للانقضاض عليه.

لكن العمل الذي يتم كل يوم في هذا الفقر يخلق وضعا يصبح من الصعب العودة عنه ، وسوف تصبح العودة عن الوضع الثوري شبه مستحيلة عندما ينشأ الحزب الطليعي الذي هو الان مدار البحث في مجلس قيادة الثورة .

خلفيات الهجمة الرجعية الأخيرة في الاردن كما تراها صحف الغرب

تخلخل في الميزانية وتصدّع في الاستقرار وراء الاعدادات المشبوهة لمجزرة جديدة

نشرت صحيفة « الهيرالد تريبيون » الفاشنتشال تايمز » اللندنية (٢ تموز ١٩٧١) مقالا لمراسلها في عمان ، جون بونار ، يتحدث فيه عن الاستقرار الظاهري في الاردن وعن مخاوف السلطة الاردنية ليس مما كان وما نزال يحدث ، عن عمليات التخريب التي تقوم بها ما تسميه اجهزتها الاعلامية بالعناصر « غير الشريفة » او العمل الفدائي ، فحسب ، بل من احتمال قيام تحالف الملاحم الفعال بين العناصر الفلسطينية المتطرفة من اللاجئين والطبيعة الحقيقية للنظام الاردني التي وعت الطبيعة الحقيقية للنظام الاردني القائم في البلاد ، ونمو هذه القوى وتحولها بحيث تصبح تشكل الخطر الحقيقي على النظام ورغم التوجه المعادي ، والمتوقع ، للمقال الذي يراه المحللون السياسيون في عمان ، فان اهميته تكمن في تسليمه بحقيقة الاستقرار الظاهري في الاردن بعد المجزرة الاخيرة ، وفي كونه يحتوي على بعض المعلومات والتفصيلات الهامة حول مشاكل السلطة الاردنية وهواجسها والاجراءات التي تتخذها للمواجهة .

يقول بونار في مقاله بعنوان «سراب الاستقرار» « ان احدا من زوار الاردن بانتظام خلال السنوات القليلة الاخيرة ، سيفاجأ لاى درجة تبدو البلاد هادئة » : « ان هدوءها من المؤكد ، قد فاجأ الملك حسين صبري الخولي ، المستشار الخاص للرئيس السادات وعمر السقاف ، وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية ، اللذين زاروا عمان مؤخرا ، لتحسين العلاقات بين حكومة الملك حسين والفدائيين الفلسطينيين . آذ كتنيجة للقتال في القاهرة في الاسبوع الماضي ، وافقت المملكة العربية السعودية ومصر ، على الضغط على الفدائيين الفلسطينيين في البلاد ، وكم كانت الحكومة غير آمنة . ومنذ ذلك الوقت والحكومة ، بقيادة السيد وصفي التل ، رئيس الوزراء ذو التصريحات الصارمة ، تكرس نفسها لضمان بقاء واستمرار النظام . وقد نجحت ظاهريا . لقد قام الجيش الاردني هذا الربيع ، بطرد الفدائيين الى خارج مدينة اربد في الشمال ونسف مكاتبهم في شهر اذار ، واصدر انذارا شديدا للفدائيين بان عملية مماثلة ستلي في عمان الا اذا اخلى الفدائيون المدينة . وفي نيسان غادر الفدائيون واسلحتهم الثقيلة عمان ، في شاحنات فاق عددها ثلاثمئة شاحنة . وعندما توقف اطلاق النار ، فتحت النوادي الليلية ، وعاد نوع من النظام في الوسط التجاري وتحقق انبعاث اقتصادي ثانوي » .

ثم يقول المراسل : ان معظم مشاكل الاردن تكمن في حقيقة كونه يعتمد اقتصاديا على المساعدات الاجنبية . وكانت احدى اكبر النكسات الناتجة عن الحرب الاهلية ، قطع ٢٥ مليون جنيه استرليني قيمة المساعدات السنوية من ليبيا والكويت عنه . الى جانب ذلك ، فان الازمة وضعت فجأة ، حدا للازدهار الذي شهده الاقتصاد في سنة ١٩٦٩ واوائل ١٩٧٠ . وقد اعترف الدكتور خليل سالم حاكم المصرف المركزي الاردني بان مجمل الانتاج القومي انخفض ١٢٪ في عام ١٩٧٠ ، من ٢٥٥ مليون استرليني الى ٢٣٠ مليون استرليني . وقال : ان « الازمة المزقة » دفعت بالحركة الاقتصادية في البلاد الى ادنى مستوياتها » .

واضاف المراسل يقول : « والان تجري مفاوضات من اجل قروض جديدة من البنك الدولي من اجل مشاريع للتنمية متعددة ، وولي عهد الاردن هو في جولته الثانية هذا العام ، للعواصم الاوروبية ، من اجل الحصول على المزيد من الدعم المالي تلاردن ، ولاعادة تحديد برامج قروض غير عادية . ولكن المظهر الخارجي اليوم للاستقرار ، مضلل الى حد ما . فرغم عرائهم الحديدية في جبال جرش ، فانه ما زال للفدائيين انصار باعداد ضخمة ، داخل البلاد . وينعكس ذلك في الهجمات الفردية على مراكز صناعية ، وفي عمليات العنف المتقطعة في عمان ، في عمليات الهوم على دوريات الشرطة . وفي هذا الوقت ، هناك نشاط سياسي كبير تحت الارض » .

ويضيف المراسل قائلا : « ان رائدا في المخابرات العامة اعطاني السبب التالي لظاهرة معارضة الحكومة : يدعي بعض الناس بان حكومتنا هي فرض الاردنيين الشرقيين على الاردنيين الغربيين ، او الفلسطينيين . يقولون انه يجب ان يكون للفلسطينيين كلمة في الحكومة، وفي التفاوض من اجل حل سلمي » (!) وينفي المسؤولون في الحكومة هذه التهمة ، بشدة ، ويشيرون الى قائمة طويلة باسماء الفلسطينيين والى عضوين بارزين في الوزارة ـ وهما السيد عبدالله صلاح ، وزير الشؤون الخارجية ، والسيد عدنان ابو عودة ، وزير الاعلام . وينفي مسؤول فلسطيني كبير في وزارة الاعلام ، بنفسه ، ان يكون هناك مجابهة اردنية ـ فلسطينية . انه يدعي بان هناك اردنيين شرقيين بارزين في عدد من المواقع الفدائية . « ان الصراع هو ايديولوجي » ، يقول . وقد يكون انه يستشهد من واحدة من المنشورات العديدة للمجموعات الفدائية المدعومة من قبل الشيوعيين وحتى تتاكد السلطة بان هذا الصراع السياسي لا يخرج عن سيطرتها قامت قوى الامن الاردنية بمصادرة اكثر من ١٠٠ بيت في عمان ، وحولتها الى مراكز للشرطة . وهناك في المداخل الى كل مخيمات اللاجئين ، والى الاحياء ذات الاكثرية الفلسطينية ، في عمان ، حواجز في الطرق ، وتخضع كل سيارة للتفتيش . وفي منشوار ليلي مؤخرا ، على الطريق بين اثنين من الاحياء الارستقراطية ، استوقفت ٤ مرات للتدقيق في هويتي » .

ويضيف المراسل مبررا الاجراءات التعسفية للسلطة ، فيقول : « ورغم ان هذه الاجراءات قد اثارت همسا عن « الدكتاتورية » ، فان حقائق الحياة الاردنية القاسية هي انه ليس هناك وقت او مكان في هذه المرحلة للديمقراطية الليبرالية . ان البلاد هي في حالات ضيق مالي رهيب . ان الميزانية قادرة على ان توفر فقط للحد الادنى اللازم لابقاء الالة الادارية عاملة فقط اذا كان ممكنا تدبر قرض محلي بحوالي ١٠ ملايين استرليني . ان المعونة الليبية والكويتية مفقدة جدا ، وبشعر باثر ذلك الاردنيون في كل مكان . لقد فرضت ضرائب اضافية على كل الناس الذين يقادرون البلاد ، ولكنها ربما لن تجمع اكثر من ٧٥٠ الف استرليني ، حتى ولو وصلت الضريبة الى ٢٤٧٥ استرليني على كل مسافر بطريق الجو . كذلك ارتفعت ضريبة البنزول ورسوم جوازات السفر . ان بارقة امل قد بدت بتلميح من زائر هو عمر السقاف ، وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية ، بان حكومته ستزيد مساعدتها للاردن » .

ويضيف المراسل قائلا : « ان هناك سعيا وراء رؤوس اموال اجنبية لدعم الميزانية ، تمويل التنمية والاستثمار الخاص . ان اخر ما تود الحكومة ان تراه هو اشتباكات مع الفدائيين الفلسطينيين الذين يتحدث الناطقون باسمهم عن « مقاتلة نفس العدو في غزة ، القدس وعمان » هناك اشتباكات مستمرة في شمال الاردن بين الفدائيين والجيش . والدوائر الرسمية هناك تحاول مستميتة لان تقلل من الدعاية التي تحيط بهذه الاشتباكات . وبينما الجيش الاردني يبقي الفدائيين مسمرين في الريف ، فان الرقابة هنا ترفض اصدار تقارير لانها « تتعلق بمسائل عسكرية » . لقد قررت الحكومة انها لا تريد ان يعمل الفدائيون بالسياسة » (!)

مؤتمر سري لسفراء اميركيين لبحث مسألة النفط في شرق آسيا استمرار اكتشاف مخزونات من النفط في المنطقة يثير احتمالات خطيرة

كشف النقاب في الاسبوع الماضي عن اجتماع قمة لسفراء الولايات المتحدة في دول شرق آسيا والباسفيكي ، عقد سرا في شهر ايار الماضي واستمر من ١٧ الى ٢١ منه ، في مصيف في الفيليبين ، وذلك للقاء بعثة من كبار المسؤولين في واشنطن برئاسة جون ابروين ، وهو الناطق القديم والمحامي ، لمصالح روكفلر النفطية وامين سر مؤسسة آسيا التي تمولها وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية ونائب رئيس دولة في حكومة نيكسون .

وقد زعم البيان الذي صدر عقب انتهاء الاجتماعات ، بان المجتمعين قد بحثوا في « مسالة تنفيذ مبدأ نيكسون في شرق آسيا ووضع العلاقات الاميركية مع دول المنطقة » . ولكن على ضوء ازدهار عمليات التنقيب عن النفط في مياه المنطقة ، من المحتمل ان النفط كان على راس جدول اعمال مؤتمر السفراء .

ان ابروين معروف بانه « مبعوث نيكسون النفطي » . لقد كان ممثل نيكسون الخاص في المحادثات مع حكومة البيرو اثر تاميمها لشركة النفط الدولية التي سيطر عليها روكفلر، والتي هي احدى فروع «استاندرد اويل اوف نيوجرسي» كما انه كان مبعوث نيكسون الشخصي الى المؤتمر الاخير لمنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيك) في ايران .

ولاى ابروين كان ، وفي اوقات مختلفة ، شريكا لمكتب محامين مصالح روكفلر النفطية ، ومستشار زميل لمؤسسة روكفلر (وهي مساهمة رئيسية في « ستاندرد اويل اوف نيوجرسي ») ، ورئيس مجلس ادارة سابق لمؤسسة يمولها روكفلر، ومدير « شركة نروست الاميركية » التي يسيطر عليها روكفلر ايضا ، فانه كان الشخص المناسب لحضور مباحثات المصالح النفطية للولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا ، التي عقدت على مستوى مسؤولين كبار .

ان اثنين من الاحواض النفطية الثلاثة المعقودة عليها الامال .. في بحر جنوب الصين ، على بعد من فيتنام ، وفي بحر شرق الصين على بعد من الصين .. هي مناطق نزاع بين شركة النفط الاميركية من جهة ، وجبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام والصين الشعبية من جهة اخرى .

لقد كانت الحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام قد اعلنت منذ شهر شباط الماضي ، بانها لن تعترف باي امتيازات للتنقيب عن النفط يمنحها النظام القائم في سايغون ، وبانها ستعتبر هذه الترتيبات غير شرعية . ومع ذلك فان سايغون مافتئت في بيع الامتيازات النفطية في المزاد ، الى ٣٢ شركة اجنبية على الاقل (معظمها اميركية) . والدافع السياسي لمبادة نظام سايغون وتوفير قاعدة اقتصادية اقوى له ، ان الموافف المختلفة للحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام والصين الشعبية وشركات النفط الاميركية واليابانية فيما يتعلق بالمصالح النفطية، تثير حاليا بضعة تساؤلات :

١ ـ هل من المتوقع ان تتخلى شركات النفط عن السيطرة على احواض ضخمة من النفط ذات نسبة الكبريت المنخفضة ، وهي قريبة جدا من السوق اليابانية ؟ (ان دافيد روكفلر رئيس مصرف تشيز مانهاتن في نيويورك ، مصرف النفط الرئيسي لروكفلر ، نبأ في العام الماضي بان شركة النفط ستنفق حتى ٣٥،٩٨٠ بليون دولار في شرق آسيا وغربي الباسفيكي ، ومعظمها بعيد عن الشاطىء) .

٢ ـ على ضوء موقف كل من الصين الشعبية والحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام حول تنقيب الشركات الاجنبية عن النفط على الافريز القاري على مبعدة من فيتنام والصين ، الى اي حد مستعدة واشنطن ان تمضي لحماية مصالح هذه الشركات ؟

٣ ـ هل تصعيد الحرب الجوية في الهند الصينية وزيادة شحن العتاد العسكري الاميركي الى تايوان وخاصة كوريا الجنوبية ، متعلقة بشكل من الاشكال لاحتمالات تنمية نفطية على نطاق واسع في المنطقة .

٤ ـ وكيف هي مهيأة اليابان في اي خطط عسكرية اميركية للمنطقة ؟

ان الموافف المختلفة للحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام والصين الشعبية وشركات النفط الاميركية واليابانية فيما يتعلق بالمصالح النفطية، تثير حاليا بضعة تساؤلات :

١ ـ هل من المتوقع ان تتخلى شركات النفط عن السيطرة على احواض ضخمة من النفط ذات نسبة الكبريت المنخفضة ، وهي قريبة جدا من السوق اليابانية ؟ (ان دافيد روكفلر رئيس مصرف تشيز مانهاتن في نيويورك ، مصرف النفط الرئيسي لروكفلر ، نبأ في العام الماضي بان شركات النفط ستنفق حتى ٣٥،٩٨٠ بليون دولار في شرق آسيا وغربي الباسفيكي ، ومعظمها بعيد عن الشاطىء) .

٢ ـ على ضوء موقف كل من الصين الشعبية والحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام حول تنقيب الشركات الاجنبية عن النفط على الافريز القاري على مبعدة من فيتنام والصين ، الى اي حد مستعدة واشنطن ان تمضي لحماية مصالح هذه الشركات ؟

٣ ـ هل تصعيد الحرب الجوية في الهند الصينية وزيادة شحن العتاد العسكري الاميركي الى تايوان وخاصة كوريا الجنوبية ، متعلقة بشكل من الاشكال لاحتمالات تنمية نفطية على نطاق واسع في المنطقة .

٤ ـ وكيف هي مهيأة اليابان في اي خطط عسكرية اميركية للمنطقة ؟

وكم كانت الحكومة غير آمنة . ومنذ ذلك الوقت والحكومة ، بقيادة السيد وصفي التل ، رئيس الوزراء ذو التصريحات الصارمة ، تكرس نفسها لضمان بقاء واستمرار النظام . وقد نجحت ظاهريا . لقد قام الجيش الاردني هذا الربيع ، بطرد الفدائيين الى خارج مدينة اربد في الشمال ونسف مكاتبهم في شهر اذار ، واصدر انذارا شديدا للفدائيين بان عملية مماثلة ستلي في عمان الا اذا اخلى الفدائيون المدينة . وفي نيسان غادر الفدائيون واسلحتهم الثقيلة عمان ، في شاحنات فاق عددها ثلاثمئة شاحنة . وعندما توقف اطلاق النار ، فتحت النوادي الليلية ، وعاد نوع من النظام في الوسط التجاري وتحقق انبعاث اقتصادي ثانوي » .

ثم يقول المراسل : ان معظم مشاكل الاردن تكمن في حقيقة كونه يعتمد اقتصاديا على المساعدات الاجنبية . وكانت احدى اكبر النكسات الناتجة عن الحرب الاهلية ، قطع ٢٥ مليون جنيه استرليني قيمة المساعدات السنوية من ليبيا والكويت عنه . الى جانب ذلك ، فان الازمة وضعت فجأة ، حدا للازدهار الذي شهده الاقتصاد في سنة ١٩٦٩ واوائل ١٩٧٠ . وقد اعترف الدكتور خليل سالم حاكم المصرف المركزي الاردني بان مجمل الانتاج القومي انخفض ١٢٪ في عام ١٩٧٠ ، من ٢٥٥ مليون استرليني الى ٢٣٠ مليون استرليني . وقال : ان « الازمة المزقة » دفعت بالحركة الاقتصادية في البلاد الى ادنى مستوياتها » .

واضاف المراسل يقول : « والان تجري مفاوضات من اجل قروض جديدة من البنك الدولي من اجل مشاريع للتنمية متعددة ، وولي عهد الاردن هو في جولته الثانية هذا العام ، للعواصم الاوروبية ، من اجل الحصول على المزيد من الدعم المالي تلاردن ، ولاعادة تحديد برامج قروض غير عادية . ولكن المظهر الخارجي اليوم للاستقرار ، مضلل الى حد ما . فرغم عرائهم الحديدية في جبال جرش ، فانه ما زال للفدائيين انصار باعداد ضخمة ، داخل البلاد . وينعكس ذلك في الهجمات الفردية على مراكز صناعية ، وفي عمليات العنف المتقطعة في عمان ، في عمليات الهوم على دوريات الشرطة . وفي هذا الوقت ، هناك نشاط سياسي كبير تحت الارض » .

ويضيف المراسل قائلا : « ان رائدا في المخابرات العامة اعطاني السبب التالي لظاهرة معارضة الحكومة : يدعي بعض الناس بان حكومتنا هي فرض الاردنيين الشرقيين على الاردنيين الغربيين ، او الفلسطينيين . يقولون انه يجب ان يكون للفلسطينيين كلمة في الحكومة، وفي التفاوض من اجل حل سلمي » (!) وينفي المسؤولون في الحكومة هذه التهمة ، بشدة ، ويشيرون الى قائمة طويلة باسماء الفلسطينيين والى عضوين بارزين في الوزارة ـ وهما السيد عبدالله صلاح ، وزير الشؤون الخارجية ، والسيد عدنان ابو عودة ، وزير الاعلام . وينفي مسؤول فلسطيني كبير في وزارة الاعلام ، بنفسه ، ان يكون هناك مجابهة اردنية ـ فلسطينية . انه يدعي بان هناك اردنيين شرقيين بارزين في عدد من المواقع الفدائية . « ان الصراع هو ايديولوجي » ، يقول . وقد يكون انه يستشهد من واحدة من المنشورات العديدة للمجموعات الفدائية المدعومة من قبل الشيوعيين وحتى تتاكد السلطة بان هذا الصراع السياسي لا يخرج عن سيطرتها قامت قوى الامن الاردنية بمصادرة اكثر من ١٠٠ بيت في عمان ، وحولتها الى مراكز للشرطة . وهناك في المداخل الى كل مخيمات اللاجئين ، والى الاحياء ذات الاكثرية الفلسطينية ، في عمان ، حواجز في الطرق ، وتخضع كل سيارة للتفتيش . وفي منشوار ليلي مؤخرا ، على الطريق بين اثنين من الاحياء الارستقراطية ، استوقفت ٤ مرات للتدقيق في هويتي » .

ويضيف المراسل مبررا الاجراءات التعسفية للسلطة ، فيقول : « ورغم ان هذه الاجراءات قد اثارت همسا عن « الدكتاتورية » ، فان حقائق الحياة الاردنية القاسية هي انه ليس هناك وقت او مكان في هذه المرحلة للديمقراطية الليبرالية . ان البلاد هي في حالات ضيق مالي رهيب . ان الميزانية قادرة على ان توفر فقط للحد الادنى اللازم لابقاء الالة الادارية عاملة فقط اذا كان ممكنا تدبر قرض محلي بحوالي ١٠ ملايين استرليني . ان المعونة الليبية والكويتية مفقدة جدا ، وبشعر باثر ذلك الاردنيون في كل مكان . لقد فرضت ضرائب اضافية على كل الناس الذين يقادرون البلاد ، ولكنها ربما لن تجمع اكثر من ٧٥٠ الف استرليني ، حتى ولو وصلت الضريبة الى ٢٤٧٥ استرليني على كل مسافر بطريق الجو . كذلك ارتفعت ضريبة البنزول ورسوم جوازات السفر . ان بارقة امل قد بدت بتلميح من زائر هو عمر السقاف ، وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية ، بان حكومته ستزيد مساعدتها للاردن » .

ويضيف المراسل قائلا : « ان هناك سعيا وراء رؤوس اموال اجنبية لدعم الميزانية ، تمويل التنمية والاستثمار الخاص . ان اخر ما تود الحكومة ان تراه هو اشتباكات مع الفدائيين الفلسطينيين الذين يتحدث الناطقون باسمهم عن « مقاتلة نفس العدو في غزة ، القدس وعمان » هناك اشتباكات مستمرة في شمال الاردن بين الفدائيين والجيش . والدوائر الرسمية هناك تحاول مستميتة لان تقلل من الدعاية التي تحيط بهذه الاشتباكات . وبينما الجيش الاردني يبقي الفدائيين مسمرين في الريف ، فان الرقابة هنا ترفض اصدار تقارير لانها « تتعلق بمسائل عسكرية » . لقد قررت الحكومة انها لا تريد ان يعمل الفدائيون بالسياسة » (!)